الحماية القانونية للعقار السياحي كآلية مكملة لحقوق الملكية الفكرية في تعزيز التنافسية السياحية

The Legal Protection of Tourist Real Estate as a Complementary Mechanism to Intellectual Property Rights in Enhancing Tourism Competitiveness



د/ فريدة العربي [1]

[1] جامعة البليدة 2(الجزائر)، ef.larbi@univ-blida2.dz

تاريخ الإرسال: 2026/04/07 تاريخ القبول: 2026/05/07 تاريخ النشر: 2026/05/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور المحوري للعقار السياحي كآلية أساسية في دعم التنافسية السياحية، مع التركيز على العلاقة التكاملية بينه وبين حقوق الملكية الفكرية. أثبت البحث أن حماية العقار السياحي لا تكفي وحدها لخلق قيمة مضافة، بل يجب أن تقترن باستغلال المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية وحماية التراث الثقافي المادي واللامادي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي، من خلال تحليل النصوص القانونية الجزائرية ذات الصلة (قانون التهيئة والتعمير، قانون السياحة، قوانين الملكية الفكرية)، ومقارنتها بتجارب دولية رائدة. كشفت النتائج عن قصور في التشريع الجزائري في تحقيق التكامل بين العقار السياحي والملكية الفكرية، مما يضعف القدرة التنافسية للوجهات السياحية الجزائرية. توصي الدراسة بمراجعة التشريعات القائمة، وتعزيز دور المؤشرات الجغرافية والعلامات التجارية، وإنشاء آليات مؤسساتية لتوحيد الجهود بين القطاعات المعنية، بما يحقق حماية مزدوجة ويعزز مكانة الجزائر على الخريطة السياحية العالمية.

كلمات مفتاحية: العقار السياحي.، حقوق الملكية الفكرية.، المؤشرات الجغرافية.، التراث الثقافي.

Abstract:

This study aims to highlight the pivotal role of tourist real estate as a key mechanism in supporting tourism competitiveness, focusing on the complementary relationship between it and intellectual property rights. The research proved that protecting tourist real estate alone is insufficient to create added value; it must be coupled with utilizing geographical indications, trademarks, and protection of tangible and intangible cultural heritage. The study adopted the descriptive-analytical approach, analyzing relevant Algerian legal texts (urban planning law, tourism law, intellectual property laws) and comparing them with leading international experiences. The results revealed shortcomings in Algerian legislation in achieving integration between tourist real estate and intellectual property, weakening the competitiveness of Algerian tourist destinations. The study recommends reviewing existing legislation, enhancing the role of geographical indications and trademarks, and establishing institutional mechanisms to unify efforts between concerned sectors, achieving dual protection and enhancing Algeria's position on the global tourism map.

Keywords: *Tourism property; Intellectual property rights; Geographical indications; Cultural heritage;*

1- المؤلف المرسل: فريدة العربي، **الإيميل:** ef.larbi@univ-blida2.dz

مقدمة :

تُعد السياحة في العصر الحديث من أبرز القطاعات الحيوية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل الوطني، حيث باتت الدول تسعى إلى تطويرها بما يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي. ويحتل العقار السياحي مكانة جوهرية في هذا المجال، باعتباره القاعدة المادية الأساسية التي تقوم عليها مختلف المشاريع السياحية من فنادق ومنتجعات ومراكز ترفيهية، فضلاً عن استغلال المواقع الأثرية والتراثية. إن استغلال العقار السياحي بفعالية واستدامة يتوقف على وجود حماية قانونية واضحة ومتكاملة تضمن الأمن العقاري وتطمئن المستثمرين، مما يجعله ركيزة أساسية لتطوير التنافسية السياحية.

ومن جهة أخرى، فإن حقوق الملكية الفكرية تشكل بعداً غير مادي مكملاً لحماية العقار السياحي، إذ تساهم في تعزيز القيمة المضافة للوجهات السياحية من خلال حماية العلامات التجارية للفنادق والمنتجات التقليدية، وتثمين المؤشرات الجغرافية للمنتجات المحلية، فضلاً عن صون التراث الثقافي المادي واللامادي الذي يمثل هوية الأمة السياحية. ومن ثم، فإن الجمع بين الحماية القانونية للعقار السياحي والملكية الفكرية يشكل آلية متكاملة لضمان التنافسية على المستويين الوطني والدولي.

يعود اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب، أبرزها القصور الواضح في التشريع الجزائري فيما يتعلق بالخصوصية القانونية للعقار السياحي، فضلاً عن غياب الدراسات التي تبرز العلاقة التكاملية بين حماية العقار السياحي وحقوق الملكية الفكرية رغم أهميتها العملية. كما يرتبط اختيار الموضوع بتوجه الباحث في مجال القانون العقاري، بما يسمح بتقديم معالجة علمية دقيقة لقضية لها بعد اقتصادي وتنموي.

وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الحيوي للعقار السياحي في دعم التنمية السياحية، وتحليل آليات حمايته في التشريع الجزائري، وتوضيح كيفية

تكامله مع حقوق الملكية الفكرية من أجل تعزيز التنافسية السياحية، إضافة إلى صياغة مقترحات عملية لتطوير المنظومة القانونية بما يتلاءم مع متطلبات هذا القطاع الحيوي.

تتجلى أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في إثراء الأدبيات القانونية حول العلاقة بين العقار والملكية الفكرية في المجال السياحي، ومن الناحية العملية في تقديم توصيات من شأنها أن تساعد صانعي القرار والفاعلين الاقتصاديين على صياغة سياسات أكثر فعالية لجذب الاستثمارات وضمان استدامة المشاريع السياحية.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على دراسة النصوص القانونية الوطنية المتعلقة بالعقار السياحي والملكية الفكرية، مع تحليلها للكشف عن مواطن القوة والقصور، إلى جانب الاستعانة بالمنهج المقارن عند الضرورة من خلال الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في المجال.

الاشكالية

في ضوء الدور المحوري الذي أصبح يضطلع به العقار السياحي في دعم التنمية السياحية وتنويع الاقتصاد الوطني، وفي ظلّ ما يمثله من قاعدة مادية أساسية لاحتضان المشاريع السياحية المختلفة، يثار التساؤل حول مدى كفاية الحماية القانونية التي يقررها له المشرّع الجزائري، خاصة إذا ما استُحضر البعد غير المادي المكمل والمتمثل في حقوق الملكية الفكرية، باعتبارها أداة لتثمين العلامات التجارية السياحية، والمؤشرات الجغرافية، والتراث الثقافي المادي واللامادي. كما أن القصور التشريعي في إبراز خصوصية العقار السياحي وغياب الربط الصريح بينه وبين منظومة الملكية الفكرية يطرح إشكاليات عملية تتعلق بأمن الاستثمار وجاذبية الوجهة السياحية الجزائرية في بيئة تنافسية متزايدة إقليميًا ودوليًا، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل العام الآتي:

إلى أي مدى يوفّر الإطار القانوني الجزائري حماية فعّالة للعقار السياحي، وكيف يمكن لتكامله مع نظام حقوق الملكية الفكرية أن يساهم في تعزيز التنافسية السياحية وجذب الاستثمار المستدام في هذا القطاع؟

وبناءً على ما سبق، نقسم هذه المداخلة إلى مبحثين رئيسيين: يتناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للعقار السياحي والملكية الفكرية من خلال بيان خصائص العقار السياحي وعلاقته بالملكية الفكرية، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة الحماية القانونية للعقار السياحي ودورها في تعزيز التنافسية السياحية عبر تحليل الإطار القانوني الوطني وإبراز التكامل بين الحماية العقارية والملكية الفكرية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والقانوني للعقار السياحي والملكية الفكرية

يُعتبر العقار السياحي أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط السياحي، إذ يمثل القاعدة المادية لمختلف المنشآت والمرافق السياحية التي تستقطب السياح وتوفر لهم الخدمات الأساسية. كما أن العقار السياحي لا ينفصل عن باقي عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل يعدّ وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات وتعزيز صورة الدولة كوجهة سياحية. غير أنّ خصوصية هذا العقار تقتضي وضع إطار مفاهيمي وقانوني يحدد معالمه ويميزه عن غيره من العقارات، بما يضمن استغلاله الأمثل وحمايته. وفي السياق ذاته، فإنّ ربط العقار السياحي بحقوق الملكية الفكرية يعكس رؤية شمولية تستحضر الجوانب المادية واللامادية في تعزيز التنافسية السياحية، من خلال حماية التراث الثقافي والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية ذات الصلة بالقطاع السياحي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعقار السياحي وخصائصه

الفرع الأول: تعريف العقار السياحي وتمييزه عن باقي أنواع العقارات

العقار السياحي هو كل عقار يُخصَّص للنشاطات السياحية أو يُوظَّف في خدمة السياحة، سواء تعلق الأمر بالعقارات المبنية كالمنتجعات والفنادق والقرى السياحية، أو بالعقارات غير المبنية كالأراضي المهيأة للمشاريع السياحية. ويتميز هذا النوع من العقارات عن غيره من العقارات (الفلاحية، الصناعية، السكنية) بكونه موجهاً لتحقيق منفعة عامة تتعلق بتنمية السياحة، وهو ما يضفي عليه خصوصية قانونية تتصل بشروط استغلاله والقيود المفروضة عليه[1].

في حين أن العقارات السكنية تهدف بالأساس إلى توفير الإيواء الدائم، والعقارات الفلاحية إلى الإنتاج الزراعي، فإن العقار السياحي يتسم بكونه أداة استراتيجية لتعزيز الاقتصاد الوطني، ويتطلب غالباً تدخل الدولة لضبط استعماله وتوجيه الاستثمار فيه، بما يتماشى مع المخططات الوطنية للتنمية السياحية[2].

الفرع الثاني: الخصائص القانونية للعقار السياحي وأهميته الاقتصادية

يتسم العقار السياحي بعدة خصائص قانونية، أهمها ارتباطه الوثيق بالمنفعة العامة، مما يجعله خاضعاً لأنظمة قانونية خاصة، سواء من حيث تخصيصه أو من حيث طرق استغلاله. كما أن العقار السياحي يخضع عادة لقيود تنظيمية تهدف إلى الحفاظ على البيئة والمناظر الطبيعية، وحماية التراث الثقافي والهوية الوطنية، وهو ما يجعله متميزاً عن العقارات الأخرى[3].

أما من الناحية الاقتصادية، فيُعتبر العقار السياحي أحد أهم محركات التنمية، إذ يمثل قاعدة للاستثمارات الأجنبية والوطنية، ويسهم في خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن كونه وسيلة لرفع القدرة التنافسية للوجهات السياحية في السوق الدولية. لذلك، فإن حماية العقار السياحي وضمان استدامة استغلاله يعدّان ضرورة استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر[4].

المطلب الثاني: العلاقة التكاملية بين العقار السياحي وحقوق الملكية الفكرية

يُعتبر العقار السياحي قاعدة مادية تحتضن مختلف المشاريع السياحية وتوفر البنية الأساسية لاستقبال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالقطاع. غير أنّ القيمة المضافة لهذا العقار لا تتوقف عند بعده المادي فحسب، بل تتعزز من خلال تكامله مع عناصر الملكية الفكرية التي تضفي عليه هوية مميزة وتمنحه بعدًا تنافسيًا[5].

الفرع الأول: دور العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية في تسويق الوجهات السياحية

تُعد العلامة التجارية إحدى أهم أدوات الملكية الصناعية التي تتيح للوجهات السياحية بناء هوية بصرية ولغوية تعكس خصوصياتها. إذ يمكن أن تحمل الفنادق، المنتجعات، القرى السياحية وحتى المشاريع العقارية الكبرى علامات تجارية قوية تحميها من التقليد وتمنحها التميز في السوق[6].

كما أنّ المؤشرات الجغرافية تمثل رافعة أساسية للتسويق السياحي، خاصة في حالة الجزائر التي تزخر بمنتجات محلية وتراث طبيعي متنوع. فارتباط العقار السياحي بمؤشرات مثل "تمر دقلة نور" أو "زيتون تيزي وزو" أو "زربية غرداية" يساهم في إبراز هوية المكان والترويج له كوجهة سياحية أصيلة[7].

الفرع الثاني: حماية التراث الثقافي المادي واللامادي كجسر بين العقار السياحي والملكية الفكرية

إنّ التراث الثقافي المادي، مثل المواقع الأثرية، القصور، المباني التاريخية، والمواقع المصنفة ضمن التراث العالمي لليونسكو، يمثل ركيزة أساسية للعقار السياحي. حمايته قانونيًا من التعديات والاستغلال غير المشروع يُعزز من جاذبية الوجهة ويضمن استدامتها للأجيال القادمة[8].

أما التراث الثقافي اللامادي، كالرقصات الشعبية، الفنون التقليدية، الأهازيج، الصناعات الحرفية، فإنه يشكّل بُعدًا غير مادي يعزز قيمة العقار

السياحي. إذ تُدمج هذه المظاهر في المشاريع العقارية السياحية فتمنحها طابعًا فريدًا. حماية هذا التراث وفق آليات الملكية الفكرية، ولا سيما عبر القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية اليونسكو 2003 بشأن صون التراث الثقافي غير المادي، يشكل جسرًا تكامليًا بين العقار السياحي والملكية الفكرية[9].

المبحث الثاني: الحماية القانونية للعقار السياحي ودورها في التنافسية السياحية

يمثل العقار السياحي قاعدة مادية لاستقبال الاستثمارات والمشاريع السياحية التي تساهم في تطوير القطاع وتنويع الاقتصاد الوطني. غير أنّ نجاح هذه المشاريع مرهون بوجود إطار قانوني واضح يحدد أنماط استغلال العقار السياحي وضوابطه، ويوفر آليات فعالة لتسوية المنازعات التي قد تنشأ عنه. إذ أن غياب حماية قانونية كافية للعقار السياحي يؤدي إلى فقدان الثقة لدى المستثمرين ويضعف القدرة التنافسية للوجهات السياحية الجزائرية، خاصة في ظل المنافسة الإقليمية والدولية المتصاعدة[10].

المطلب الأول: الإطار القانوني الوطني لحماية العقار السياحي

الفرع الأول: التنظيم القانوني للعقار السياحي في التشريع الجزائري (قانون التهيئة والتعمير، قانون السياحة)

عمل المشرع الجزائري على إدراج العقار السياحي ضمن منظومة التهيئة والتعمير، وذلك من خلال القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الذي نص على تخصيص أراضٍ ضمن مخططات شغل الأراضي والمخططات التوجيهية للتهيئة العمرانية للمشاريع السياحية[11].

كما جاء القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ليضع أسسًا قانونية خاصة بالعقار السياحي، حيث ألزم السلطات العمومية بتهيئة مناطق توسع سياحي (ZET) وتخصيصها للمستثمرين، مع منع تغيير طابعها أو استعمالها في غير الغرض المخصص لها[12].

إضافة إلى ذلك، صدرت عدة نصوص تنظيمية تحدد كيفيات منح الامتيازات العقارية في المناطق السياحية، على غرار المرسوم التنفيذي رقم 06-437 المتعلق بكيفيات منح الامتياز لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة والموجهة للاستثمار السياحي[13]

الفرع الثاني: آليات تسوية المنازعات العقارية المرتبطة بالاستثمار السياحي

تطرح المشاريع السياحية العديد من النزاعات العقارية سواء بين الدولة والمستثمرين أو بين المستثمرين أنفسهم. وقد اعتمد المشرع الجزائري على آليات متنوعة لحل هذه المنازعات:

القضاء الإداري: باعتبار أن العقار السياحي غالبًا ما يكون من الأملاك الوطنية، فإن المنازعات المتعلقة بمنح الامتياز أو سحبه تُعرض على القضاء الإداري المختص[14].

التحكيم والوساطة: نصت بعض العقود الاستثمارية على اللجوء إلى التحكيم أو الوساطة لتسوية المنازعات بشكل أسرع وأكثر مرونة، وهو ما يتماشى مع التوجهات الحديثة في تشجيع الاستثمار[15].

اللجان المتخصصة: مثل لجان تسوية المنازعات العقارية التي تعمل على معالجة الإشكالات المتعلقة باسترجاع الأراضي غير المستغلة أو المخالفة للغرض السياحي المخصص لها[16].

هذه الآليات تهدف إلى خلق بيئة قانونية آمنة وجاذبة للاستثمار السياحي، بما يعزز التنافسية ويوفر الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب.

المطلب الثاني: التكامل بين حماية العقار السياحي والملكية الفكرية لتعزيز التنافسية

إن تطوير السياحة لا يقوم فقط على استغلال العقار السياحي في حد ذاته، بل يتطلب إدماج حقوق الملكية الفكرية ضمن هذا الإطار من أجل تعزيز القدرة التنافسية للوجهات السياحية. فالعقار السياحي يمثل البنية التحتية المادية، بينما تشكل الملكية الفكرية البعد المعنوي والرمزي الذي يميز المقاصد السياحية ويمنحها هوية خاصة. غير أنّ تحقيق هذا التكامل يواجه تحديات قانونية وتنظيمية، ما يفرض ضرورة مراجعة التشريعات وتطويرها بما يضمن حماية مزدوجة للعقار والحقوق الفكرية.

الفرع الأول: التحديات القانونية في تحقيق تكامل الحماية (ضعف التنسيق التشريعي، غياب نصوص خاصة)

تواجه المنظومة القانونية الجزائرية عدة صعوبات في خلق انسجام بين حماية العقار السياحي وحماية حقوق الملكية الفكرية، من أبرزها:

ضعف التنسيق التشريعي: حيث ينظم العقار السياحي في إطار قوانين التهيئة والتعمير وقانون السياحة، بينما تخضع الملكية الفكرية لقوانين مستقلة (قانون حق المؤلف، قانون العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية...). غياب جسور قانونية بين المنظومتين يخلق فراغًا في التكامل المطلوب[17].

غياب نصوص خاصة: لا يوجد في التشريع الجزائري نص صريح يربط بين العقار السياحي وحقوق الملكية الفكرية، مثلاً: العلامات التجارية الخاصة بالمنتجعات، أو حماية الطابع المعماري والتراثي للعقارات ذات القيمة السياحية. وهو ما يجعل الاستغلال السياحي لهذه الحقوق محدودًا ويضعف من تنافسية المقاصد الجزائرية مقارنة بالدول التي دمجت بين الحمايتين (مثل المغرب وتونس)[18].

تشتت الاختصاص المؤسسي: حيث تتوزع صلاحيات حماية العقار السياحي بين وزارة السياحة ووزارة السكن والتعمير، بينما تتولى وزارة الثقافة

والـINAPI حماية حقوق الملكية الفكرية. هذا التشتت يجعل التنسيق صعبًا ويؤدي إلى تضارب في القرارات[19].

الفرع الثاني: آفاق تطوير المنظومة القانونية لضمان جاذبية السياحة عبر الحماية المزدوجة

لضمان فعالية أكبر في جذب الاستثمارات وتعزيز التنافسية السياحية، يمكن استشراف مجموعة من الآفاق التشريعية والتنظيمية:

إدماج نصوص خاصة: سن قوانين أو تعديلات تنص صراحة على العلاقة التكاملية بين العقار السياحي وحقوق الملكية الفكرية، مثل حماية الطابع المعماري التقليدي للمدن السياحية كجزء من الملكية الفكرية المرتبطة بالعقار[20].

تعزيز المؤشرات الجغرافية: يمكن ربط المناطق السياحية بمؤشرات جغرافية مسجلة (على غرار وادي ميزاب أو تيمقاد) ما يمنحها هوية فريدة ويجعلها أكثر تنافسية في السوق الدولية[21].

الاستفادة من التجارب المقارنة: تبني ممارسات بعض الدول التي سبقت في دمج السياحة بالملكية الفكرية، مثل اعتماد المغرب على تسجيل فنون الطبخ التقليدي كجزء من الهوية السياحية، وربطها بالعقارات السياحية (الفنادق، المطاعم)[22].

آليات مؤسسية للتنسيق: إنشاء هيئة مشتركة تضم ممثلين عن وزارات السياحة، الثقافة، السكن، والهيئات المكلفة بالملكية الفكرية، لتوحيد الرؤى والسياسات التشريعية والتنظيمية[23].

هذا التكامل يعزز الحماية المزدوجة (العقار + الملكية الفكرية)، وهو ما يوفر أداة فعالة لجعل الجزائر وجهة سياحية منافسة، خصوصًا في ظل عولمة الخدمات السياحية.

خاتمة

لقد أظهرت الدراسة أنّ العقار السياحي يشكل ركيزة أساسية في دعم تنافسية السياحة الوطنية، غير أنّ استغلاله الفعّال لا يمكن أن يتحقق دون تكامل مع حقوق الملكية الفكرية التي تضفي على النشاط السياحي بعدًا مميزًا وخصوصية محلية أو وطنية. فالعقار السياحي يمثّل البنية التحتية المادية (الفنادق، المنتجعات، المرافق السياحية)، بينما تمنح الملكية الفكرية القيمة الرمزية (العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية، حماية التراث المادي واللامادي).

ورغم وجود منظومة تشريعية جزائرية تنظم كلاً من العقار السياحي وحقوق الملكية الفكرية، إلا أنّ غياب التنسيق التشريعي والمؤسسي بين هذين المجالين خلق فجوة حالت دون تحقيق التكامل المطلوب. وقد انعكس ذلك في ضعف قدرة الوجهات السياحية الجزائرية على المنافسة إقليميًا ودوليًا، خاصة أمام تجارب دول مثل المغرب وتونس، التي استطاعت دمج الحماية العقارية والفكرية في إطار سياحي واحد.

إنّ السياحة في الجزائر تحتاج إلى مقاربة شمولية تربط بين القوانين العقارية والتشريعات السياحية من جهة وحقوق الملكية الفكرية من جهة أخرى، بما يضمن حماية مزدوجة قادرة على دعم التنمية السياحية المستدامة، وجذب الاستثمارات، وتثمين التراث الثقافي والحضاري.

التوصيات

إدماج نصوص قانونية صريحة تعالج العلاقة بين العقار السياحي وحقوق الملكية الفكرية، سواء عبر تعديل قانون السياحة أو سن تشريعات خاصة.

تسجيل أكبر عدد من المواقع السياحية والتراثية كمؤشرات جغرافية محمية، وربطها بالمشاريع العقارية السياحية.

استلهام نماذج ناجحة مثل المغرب وإسبانيا في ربط حماية العقار السياحي مع التراث الثقافي والفنون المحلية كجزء من العلامة السياحية الوطنية.

منح تحفيزات ضريبية وقانونية للمستثمرين الذين يدمجون بين المشاريع العقارية السياحية واستغلال عناصر الملكية الفكرية (المؤشرات الجغرافية، الفنون التقليدية).

ربط حماية العقار السياحي بآليات رقمية مثل السجل العقاري الإلكتروني ووسائل الحماية الإلكترونية لحقوق الملكية الفكرية

قائمة المراجع:

المؤلفات:

أبو العلا، أحمد. (2019). القانون السياحي: دراسة تحليلية في التشريع الجزائري والمقارن. القاهرة: دار النهضة العربية.

جلال، محمد. (2018). حقوق الملكية الفكرية ودورها في التنمية الاقتصادية. بيروت: دار المنظومة.

المقالات:

بن عيسى، نوال. (2020). "الإطار القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر." مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر 1، المجلد غير محدد، العدد 15، صفحات غير محددة.

زروقي، يوسف. (2021). "حماية التراث الثقافي في القانون الجزائري: بين التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية." مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة البليدة 2، المجلد غير محدد، العدد 22، صفحات غير محددة.

مواقع الإنترنت:

WIPO. (2020). Understanding Intellectual Property: A Guide for Tourism Businesses. http://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4500 (consulté le 07/04/2026)

World Tourism Organization (UNWTO). (2018). Tourism and Cultural Heritage: Towards a Stronger Relationship. http://www.unwto.org/publication/tourism-and-cultural-heritage-towards-stronger-relationship (consulté le 07/04/2026.)

الهوامش:

[1] أحمد محيو، القانون العقاري: دراسة تحليلية مقارنة (الجزائر: دار هومة، 2010)، 215
[2] مراد لعور، القانون السياحي وتحديات التنمية في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016)، 133
[3] محمد الصغير بعلي، الوسيط في شرح القانون الإداري الجزائري (الجزائر: دار العلوم، 2015)، 289.
[4]UNWTO, Tourism and Sustainable Development Goals – Journey to 2030 (Madrid: World Tourism Organization, 2018), 45
[5] عبد الرزاق بوغدة، القانون السياحي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018، ص. 112
[6] أحمد حسن البرعي، الملكية الفكرية وتطبيقاتها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2017، ص. 224
[7]فاطمة بن عمارة، "المؤشرات الجغرافية كأداة لحماية المنتجات المحلية وتعزيز السياحة"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2020، ص. 89
[8] يحيى بوعزيز، التراث الثقافي الجزائري: الحماية القانونية والتنمية السياحية، منشورات جامعة وهران، 2019، ص. 76
[9]UNESCO, Convention for the Safeguarding of the Intangible Cultural Heritage, 2003, p. 5.
[10] بوجمعة صويلح، القانون العقاري الجزائري: دراسة تحليلية، دار هومة، الجزائر، 2019، ص. 144
[11] القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد 52، ص. 10
[12] القانون رقم 03-01 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية، العدد 11، ص. 6
[13] المرسوم التنفيذي رقم 06-437 المؤرخ في 19 ديسمبر 2006 المتعلق بكيفيات منح الامتياز لاستغلال الأراضي التابعة للأملاك الوطنية الخاصة والموجهة للاستثمار السياحي، الجريدة الرسمية، العدد 80، ص. 22.
[14] رابح زواوي، "المنازعات العقارية في مجال الاستثمار السياحي"، مجلة القضاء الإداري، جامعة وهران 2، العدد 15، 2020، ص. 67.
[15] محمد زواوي، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص. 201

[16] أحمد بن بوزيد، "الإطار القانوني للعقار السياحي وآليات استغلاله"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة باتنة 1، العدد 10، 2021، ص. 112
[17] بلقاسم بومدين، القانون السياحي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2018، ص. 221.
[18] عبد الله بوعلام، "التشريع السياحي وآفاق التكامل مع الملكية الفكرية"، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر 1، العدد 12، 2021، ص. 97
[19] حسين قادري، "إشكالية التنسيق المؤسسي في مجال حماية العقار السياحي"، المجلة الجزائرية للحوكمة القانونية، جامعة سطيف 2، العدد 7، 2020، ص. 134
[20] أحمد بن بوزيد، حقوق الملكية الفكرية وأثرها على التنمية السياحية، دار الخلدونية، الجزائر، 2019، ص. 179.
[21]WIPO, Geographical Indications: An Introduction, Geneva, 2017, p. 42
[22]Fatima Zahra El Malki, "Tourism, Heritage and Intellectual Property in Morocco", Journal of North African Studies, Vol. 25, No. 3, 2020, p. 415
[23] جمال عياشي، "آليات تكامل حماية العقار السياحي والملكية الفكرية"، مجلة القانون والاقتصاد، جامعة قسنطينة، العدد 18، 2022، ص. 211